



كلمة مملكة البحرين في إطار البند المعنون

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

السيد الرئيس،

يطيب لي بدايةً أن أتقدم لسعادتكم وأعضاء المكتب بخالص التهنئة على توليكم رئاسة اللجنة السادسة للدورة الثمانين، معبرة عن ثقة مملكة البحرين بأن خبراتكم المتميزة ستُسهم في إنجاح أعمال هذه اللجنة. وأضم صوتي إلى بيان وفد المملكة العربية السعودية الشقيقة باسم منظمة التعاون الإسلامي وبيان وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية باسم حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

يمثل الإرهاب تحديًا جسيمًا أمام السلم والأمن الدوليين، لما يسببه من خسائر بشرية ومادية فادحة، وما يترتب عليه من زعزعة للأمن والاستقرار والتنمية. وقد تفاقمت هذه التهديدات بفعل الطبيعة العابرة للحدود للأعمال والأيدولوجيات الإرهابية، وبالذات مع تطور الفضاء الإلكتروني بجميع أبعاده، الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي مضاعفة الجهود المشتركة لمواجهة بفعاليتها وحزم.

وانطلاقًا من هذا الإدراك العميق، تؤكد مملكة البحرين التزامها الراسخ بمكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله وصوره، وتمويلهما، باعتباره تحديًا عالميًا يتطلب تضامنًا دوليًا شاملاً. حيث تواصل البحرين تعزيز جهودها الوطنية والدولية في مواجهة هذه الآفة، بما يجسد دورها المسؤول على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد أطلقت مملكة البحرين الشهر الماضي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح للفترة من 2025 حتى 2027، وهي امتداد لما سبقتهما من جهود وخطط وطنية وإقليمية مشتركة. فهي تشكل إطارًا شاملاً يجمع بين التدابير الأمنية والقانونية والرقابية، تأكيداً على نهج الوقاية والشفافية والالتزام الدولي، وتلتزم الجهات الوطنية المتخصصة بتنفيذها بما يعزز مستويات الامتثال المطلوبة ويكرس سلامة النظام المالي، ويعكس جدية المملكة في الوفاء بتعهداتها الدولية وتعزيز مكانتها كمركز مالي ومصرفي مرموق ونموذجاً رائداً في مكافحة الجرائم المالية والإرهاب.

كما وعملت مملكة البحرين على تطوير منظومتها التشريعية والمؤسسية، حيث قامت بتحديث القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).

وانطلاقاً من إيمانها بأن الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الإرهابية تتطلب تعزيز التعاون الدولي والشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة، تشارك مملكة البحرين بفعالية في عدة تحالفات دولية لمكافحة الإرهاب، مثل التحالف الدولي ضد "داعش" والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، بالإضافة إلى مركز استهداف تمويل الإرهاب وغيره. كما تضطلع البحرين بدور ريادي كونها عضواً مؤسساً في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وتستضيف مقر الأمانة العامة للمجموعة، تأكيداً على التزامها بدعم الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله.

السيد الرئيس،

إدراكاً لأهمية المعالجة الفكرية والثقافية لجذور التطرف، تؤكد مملكة البحرين التزامها بتعزيز ثقافة السلام والتسامح والتعايش والحوار بين الأديان والثقافات. ويأتي ذلك انسجاماً مع إعلان مملكة البحرين، الذي تم اعتماده في إطار القمة العربية المنعقدة في مملكة البحرين العام الماضي، ليعكس الإجماع العربي على دعم قيم الانفتاح والاحترام المتبادل.

وفي هذا السياق، قد استثمرت مملكة البحرين في بناء كادر وطني يفخر به متمرس في آليات منع ومكافحة التطرف الإيديولوجي والذي يتم مد جسور التعاون على إثره كمشروع الانتداب المستمر لخلية الاتصال الاستراتيجية التابعة للتحالف الدولي ضد داعش.

كما وقد جددت مملكة البحرين، من خلال كلمة سعادة وزير الخارجية في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحالية، دعوتها إلى إقرار اتفاقية دولية لمكافحة خطاب الكراهية الدينية والعنصرية، ومنع إساءة استخدام المنصات الرقمية للتحريض على التعصب والتطرف والإرهاب. حيث أن هذه المبادرة تأتي تأكيداً على قناعة المملكة بأن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على المواجهة الأمنية وحدها، بل تمتد لتشمل حماية الفكر الإنساني وصون قيم التعايش المشترك.

وختاماً السيد الرئيس،

تجدد مملكة البحرين التزامها الثابت بالتصدي للإرهاب الدولي بجميع أشكاله وصوره، وتؤكد حرصها على تعزيز أواصر التعاون الدولي من أجل ترسيخ دعائم الأمن والسلم الدوليين. كما تعرب المملكة عن تطلعها إلى مواصلة العمل البناء مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء بما يسهم في إرساء الأمن والاستقرار المستدامين.

وشكراً.